Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن الموصولتين، فهو يرجع عموم ما وخصوص مَن إلى مخرج الحرف، ويقول عن ما:

«ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع، لأنها لاتخلو من الابهام أبدا، ولذلك كان فى لفظها ألف آخرة، لما فى الألف من المدِّ والاتساع فى هواء الفم، مشاكلةً لاتساع معناها فى الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصوا ما يعقل وقصرُوها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصرا للفظ موازناً لقصر المعنى، فقالوا: مننت عندك ؟ تخصيصا بما يعقل(١)».

ولسنا نسلم له هذا كل التسليم، فهذه «ما» ينفى بها الحال، ولايمتد معنى النفى معها، ثم إنهم ينفون الماضى بلم، وليس لها هذا الامتداد الصوتى، على أن مما اتفق النحويون على جوازه أن يقال: جاءنى زيد لايتكلم، وجملة الحال لاتتصدر بعلم الاستقبال (٢)، وقد حكيت ما ومن مستعملتين فى غير ما أصَّله النحاة.

ذلك ماوقع لى فى كلامه من الحروف التى استمدَّ دلالتها من مخارجها.

٢ ـ العلاقة بين صفات الحروف وما استعملت فيه:

وقد تنبه إلى صفات الحروف فكان يراها وثيقة الصلة بمعناها، فالذالُ فى اسم الاشارة قد اختصت بالمذكر، والتاء قد اختُصَّت بالمؤنث لأمرٍ يرجع إلى صفة هذين الحرفين، يقول: «والذالُ مجهورةٌ، فخصَّتْ بالاشارة إلى المذكر، وخُصَّت التاء بالاشارة إلى المؤنث، للفرق بينهما، وكانت أولى به لهمسها وضعف المؤنث (٣)

ولقد كانت الثاء أولى من التاء بالاشارة إلى المؤنث لوحَكَّمنا أصله، فهى من مخرج الذال، فبها تتحقق الاشارة، ثم هى مهموسة كالتاء، ولكنه لم ينس أن

---

(١) ن. م ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) مغنى اللبيب: لا.

(٣) النتائج ٢٢٧ـ ٢٢٨.